السنة الثالثة ليسانس

تخصص: العلاقات الدولية

المقياس: جيوسياسية العلاقات الدولية

الاطار التحليلي لجيوسياسية العلاقات الدولية

أفرزت نهاية الحرب الباردة مشهداً عالميا جديدا عبرت عنه التحولات الدولية المتسارعة والمتراكمة والتي كرست بنى تنظيمية مباينة لما كان عليه الحال أثناء الصراع في الحرب الباردة، فتشكل ما عرف بالنظام الدولي الجديد الذي إتسم بالنسق المتصاعد لظاهرة العولمة، وهذه الأخيرة وبإعتبارها ظاهرة شمولية، فقد جاءت إفرازاتها لتمس- بشكل مباشر أو غير مباشر- الأطر العامة للعلاقات السياسية، وذلك بال[2]تأثير في الفواعل والوحدات السياسية التي حكمت سياسات الدول منذ معاهدة وستفاليا عام1648 التي كرّست مفهوم الدولة القومية بإعتبارها الناظم الرئيسي للعلاقات بين الدول. ولأجل ذلك، فإن من بين أبرز الإشكالات التي طرحتها العولمة -وكانت بداية لنقاش كبير على المستويين الأكاديمي والعملي- تمحورت حول تأثير العولمة بما حملته من تداعيات على العمليات والتركيبات السياسية.

فتعززت الدراسات الخاصة بالتأثيرات الجانبية لظاهرة العولمة على الدولة وحدود التماس بين العولمة كمتغير والدولة كوحدة، وهل أن العولمة قد فرضت أطراً نظرية وسياسات جديدة مفارقة لما كان عليه الحال طوال الفترات التاريخية السابقة؟. والأكثر من ذلك هل أن تحديات العولمة مست المضمون الحركي للدولة، أم أنها اقتصرت على العنصر الهيكلي فقط؟.

سندرس هذه العلاقة التفاعلية بين العولمة بتحدياتها كمتغير مستقل والدولة بمضامينها البنائية والوظيفية كمتغير تابع، ذلك أن العولمة قد فرضت تحولات سريعة مست الإفتراضات الأساسية التي قامت عليها التفاعلات السياسية على مدار حقب تاريخية طويلة.

فالدولة على سبيل المثال ستتوزع بحسب تعبير ريشارد هيجوت .إلى مجموعة أجزاء وظيفية كالمحاكم والهيئات التنفيذية والتشريعية والمؤسسات العامة، مشكلة شبكة تتعامل مع الدول الأخرى في الخارج، ويتمخض عن ذلك نظام مكثف من العلاقات يتخطى الحدود القومية ويضغط على الدولة ويساعدها لتجد حلولا مناسبة للتحديات المفروضة من قبل العولمة .

يرى كينيث آرو من خلال تحليله الجيو- إقتصادي بأن العولمة ستؤدي إلى الدولة الآمنة، حيث أن الإتصالات الكثيرة من شأنها تقليص الفوارق بين الشعوب والسماح بفهم الآخرين فهما أفضل. وفي غياب شيء آخر، تخلق الروابط الإقتصادية المتزايدة علاقات ذات نفع متبادل يمكن أن تتضرر في حالة الحرب، كما يضيف بأننا لسنا في حاجة لقبول تفسير إقتصادي للتاريخ كي نصدق أن مصالح السوق ورأس المال يمكن أن تعتبر على الأقل كعائق أمام الحرب.

*تشكل السيادة مكوناً أساسياً في تعريف الدولة عند أصحاب المقترب الدولاني، بإعتبارها نقطة الإنطلاق في تفسير العمليات والتفاعلات السياسية. كما تمثل القوة متغيراً مركزياً في المنهجي لهذا المقترب، فالدولة سواء نظرنا لها كإطار أو كفاعل، أي كحالة أو كسلوك، نجد أنها في النهاية نزوع نحو سياسات القوة بدافع القوة.

إن قيمة القوة كمتغير مفتاحي في التصور الدولاني أنها تمكننا من تفسير العلاقات التفاعلية المتمحورة حول الدولة في البيئتين الداخلية والخارجية، وإذا كان على المستوى الخارجي الإستناد إلى هذا المتغير يبرر بحسب الواقعين بالسمة الصراعية للنظام الدولي، فإنه داخليا يستخدم في حدود مستوى مشروعية العنف.

لأجل ذلك يمكن أن نفهم زعم Michael Joseph Smith بأن ماكس فيبر max weberهو المرجعية النظرية لهذا البناء منذ نهاية القرن التاسع عشر، في إشاراته الأولى إلى إحتكام السياسة لعلاقات القوة في حدود الدولة كوحدة سياسية كبرى، وعلى مستوى البيئة الداخلية ينطلق هذا الاتجاه من تعريفه للدولة بإعتبارها المحتكر الشرعي الوحيد للقوة والعنف داخل حدود معينة وبصلاحيات قانونية عليا ، وهذه الحدود هي الإقليم وتلك الصلاحيات يُعبر عنها بالسيادة.

لقد أسهمت التغيرات العميقة التي مست منظومة العلاقات الدولية منذ نهاية مرحلة الحرب الباردة في ترسيخ أسس جديدة لم تعد معها الدولة الوحدة السياسية والقانونية الوحيدة، حيث ظهرت إلى جوارها كيانات عديدة بصورة مباشرة، أهمها المنظمات الدولية الحكومية التي مست سيادة الدولة.

سنحاول هنا الوقوف عند التساؤل المشروع الذي فرضته ديناميكية العولمة- كظاهرة وكنسق- حول مستقبل الوحدات السياسية المكونة للعوليات والتركيبات السياسية.

إن الدولة ومنذ ظهورها بمفهومها الحديث وهي في حالة تأثر مستمر بجملة من التحولات التي تتشكل على مستويين:

1- مستوى التحديات التي تفرضها وحدات سياسية أخرى(من خلال عملية التفاعل المباشر مع الدول الأخرى.(

2- مستوى التحديات والتغيرات التي تفرزها البيئة الدولية(مثل الثورة التكنولوجية والإتصالية التي أثرت في جوانب وظيفية عديدة للدول.(

إن الدولة تقع في مركز العلاقات الدولية كفاعل رئيسي، إعتبارا لما كتبه "هانس مورغانتو " H.Morgenthauفي كتابه "السياسة بين الأمم"، والعلاقات الدولية هي علاقات بين الأمم، وهي علاقات بين وحدات سياسية منظمة إستنادا إلى ما قاله " ريمون آرون "Raymond Aron""في كتابه: السلم والحرب بين الأمم عام 1962.

لكن مع ظهور العولمة بدأت أركان الدولة الوطنية كفاعل في العلاقات الدولية تهتز وتضطرب نظرا للتحولات العميقة التي صاحبت هذه الظاهرة (العولمة)، وفي مختلف الميادين الإقتصادية والسياسية والإعلامية وغيرها، وبسبب بروز فاعلين جدد على المسرح الدولي ينافسون الدول في تدبير وظائفها السياسية التي عرفت إلتباسا شديداً.

ولعلّ أولى صور التشكيك في واقع الدولة القومية ومستقبلها قد نجمت عن الإختلال الوظيفي بين العلاقات الداخلية والتفاعلات الخارجية، ففقدت الدولة عنصر الضبط كإتزانٍ وإختصاص في أدائها البيروقراطي، وهو ما عبر عنه عالم الاجتماعي دانيل بال Danial Bellفي عبارته الشهيرة:

"الدولة أصغر من التعاطي مع المشاكل الكبرى، وأكبر من التفاعل مع المشاكل الصغرى "

« the state was becoming too small to handle really big problems, and too large to deal effectively with small ones »

وهنا بالضبط تجسد مأزق الدولة الوطنية، حيث في المشاكل الصغرى حلّت مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الثقافية والخدماتية محل الدولة، بينما انتفت وظيفة الدولة في مجال المشكلات الكبرى بوجود المنظمات الدولية والشركات العابرة للقوميات لخدمة النظام الرأسمالي لا لخدمة المصالح القومية، وهنا تتساوى الدول الكبرى مع الدول الصغرى.